

مشروع التسوية السياسية في الشرق الأوسط و أثرها على الأمن في المتوسط The project of the political settlement in the Middle East and its effects on the Mediterranean's security

قداش وثام، جامعة الجزائر 03، ouiam_ok@yahoo.com

تاريخ قبول المقال: 07-02-2023

تاريخ إرسال المقال: 16-08-2021

الملخص:

إن التعقيد الحاصل في منطقة المتوسطية، راجع لتشابك الواقع على مستوى جغرافية المنطقة التي يصعب فيها تحديد الإقليمين الشرق أوسطي و المتوسطي و منطقة التقاطع بينهما التي تشكل أهم نقطة في موضوع الدراسة، التي أصبحت تأثر على جميع المناطق المجاورة. بالإضافة الى الصراع العربي الإسرائيلي يعتبر متغير ثابت لكافة التفاعلات الدولية على مر التاريخ المعاصر. لذا نرى أن كافة الدول الفاعلة على الساحة الدولية أصبحت أطرافا للصراع بطرق مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تاريخ الصراع، حاضره و مستقبله فهذا الزخم الكبير من الصعوبة و الغموض الذي يحيط بالمتوسط كمفهوم أثار بعدة طرق على واقع المنطقة الاورومتوسطية.

الكلمات المفتاحية: التسوية السياسية، الشراكة الاورومتوسطية، الأمن المتوسطي، الشرق الأوسط.

Abstract:

The security issue in the Mediterranean is very complex and cannot be calculated and ascertain its results accurately, mainly due to complexity between the factors and variables of this issue, which is more serious and less clear when dealing with relatively unstable countries such as southern Mediterranean countries In addition, this area borders three groups: the European Community, the Asian Group and the African Group. And middle Eastern As well as the presence of an Israeli entity on these lands, making the region the source and the mouth of many political and strategic developments.

Key words : Political Settlement, Euro-Med Partnership, Mediterranean Security, Middle East Region.

مقدمة:

إن حوض البحر الأبيض المتوسط مفترق طرق حضاري و تاريخي، و هو كذلك مسرح مواجهات عديدة يتراوح عنفها حسب الحقب و المراحل، تبعاً لطبيعة المصالح المتبادلة أو المتنافس حولها بين الدول و الشعوب التي تشاطئه. كما يعتبر الإقليم المتوسطي من المناطق التي تقع تحت تأثير التاريخ و الجغرافيا على اعتبار أنهما عاملين أساسيين في تحديد البيئة الأمنية لأي منطقة في العالم، و هو ما يطرح إشكالية تحديده سواء كمفهوم أو كمجال جغرافي. حيث يقع المتوسط ضمن فرضية المرجعية اللإقليمية؛ و لم يغيب حوض البحر الأبيض المتوسط يوماً عن بؤرة الاهتمام العالمي، فكان و لا يزال ذا أهمية استراتيجية. لذا كان دائماً محل صراع بين عدة دول و خاصة العظمى منها للسيطرة عليه.

يكتسب موضوعنا أهميته من كون حوض البحر الأبيض المتوسط لم يغيب يوماً عن بؤرة الاهتمام العالمي، فكان و لا يزال ذا أهمية استراتيجية. لذا كان دائماً محل صراع بين عدة دول و خاصة العظمى منها للسيطرة عليه.. و من هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى ارتباط تقدم مسار المشاركة الأوروبية بمتوسطة بتحقيق السلام في الشرق الأوسط لاسيما و أن الهدف السياسي الأمني لعملية برشلونة لا يمكن أن يتحقق بغير استقرار منطقة جنوب و شرق المتوسط؟

و كمحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة يستدعي وضع جملة من الفرضيات، و التي ستكون صياغتها كالآتي:

- انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، يؤثر على متغيرات الشراكة الأوروبية بمتوسطة و الأمن في المنطقة.
- يرجح إقامة شراكة أوروبية بمتوسطة إلى تطلع الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن الجماعي في منطقة المتوسط، من خلال ضرورة العمل على تحقيق السلام الشامل و العادل في منطقة الشرق الأوسط.
- كما يمكن تحديد الإطار المنهجي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، من خلال استخدام منهجية مركبة وفقاً لمبدأ التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب ، فقد اعتمدنا على المنهجية التالية:
- المنهج التاريخي: يضمن هذا المنهج الأدوات العلمية الفعالة لضبط مسارات التعاون الأوروبية بمتوسطية.
- نظرية مركب الامن الاقليمي: تم الاستعانة بمختلف ما جادت به الدراسات الأمنية قديمها وحديثها.
- النظرية البنائية و ما تتضمنه من مقاربة " فعل اللغة" للوقوف على خلفيات بناء خطاب التهديد. وتوظيف مفاهيم " التذاتانية و التناص " لتكوين إدراك وفهم للتصورات الأمنية الأوروبية و الإسرائيلية وأهدافه الفعلية وخلفياته المحتملة .

المبحث الأول: الشراكة الأوروبية-المتوسطية: متغير أساسي للتسوية في الشرق الأوسط

جاءت المقاربة التي طرحها الاتحاد الأوروبي نتيجة تداخل عاملين اثنين هما بروز متغيرات دولية وإقليمية جديدة فرضت على الدول المتوسطية الفاعلة في الاتحاد بلورة استراتيجية جديدة تتلاءم و متطلبات الساعة، تمثلت هذه الإستراتيجية في السياسة المتوسطية الجديدة، هذا من جهة. من جهة أخرى، لم يعد بالإمكان الإبقاء على الإتفاقيات القديمة التي أبرمتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع الدول المتوسطية في السبعينيات وفقاً للسياسة المتوسطية الشاملة.¹ من هنا، قام الاتحاد الأوروبي بالمزاوجة بين السياسة الثنائية مع الدول الثنائية المتوسطية وبين السياسة المتعددة الأطراف في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية -المتوسطية. و يتبين لنا مما سبق أنه على مر مراحل التعاون / الشراكة الأوروبية - العربية كانت العوامل السياسية و الإستراتيجية ملازمة لجميع المبادرات الاقتصادية و المالية و الثقافية.² حيث ظلت مسألة الأمن في منطقة المتوسط و علاقاته بأمن المناطق و التجمعات الدولية الأخرى واحدة من أهم القضايا التي تسيطر على الفكر الأوروبي على امتداد عقود طويلة، كما ظلت إشكالية توفير الآليات المناسبة³ لتحقيق هذا الأمن هي الهاجس الذي سيطر على فكر الزعماء و القادة في أوروبا، برغم كل الظروف و التطورات و كان من الطبيعي ان ينعكس ذلك على العالم كله بشكل عام، وعلى منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، و الى غاية سنة 1990 كانت مشكلة الأمن المتوسطي ظاهرة أوروبية خالصة بشكل عام. و لكن هذه الظاهرة لم تبرز بشكل مفاجئ، حيث أنها مرت بالعديد من المراحل التاريخية إذ كانت كل دولة أوروبية أو متوسطية في البداية، تعتبر أن أي دولة أخرى في المنطقة بمثابة التهديد الأساسي لأمن أراضيها .

و في ظل هذه الظروف أصبحت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط واحدة من أعقد و أصعب الإشكاليات، ليس فقط بسبب دخول المنطقة في عدة بؤر للنزاع و الصراع، أو بسبب إنشاء الكيان الإسرائيلي كدولة معترف بها في قلب الشرق الأوسط، و لكن أيضاً بسبب الاختلاف و التباين في النظر

¹ - حسين عدنان السيد ،التكامل العربي و التعاون المتوسطي : محددات و أبعاد ، مجلة المستقبل العربي ،20، العدد 244 ،أكتوبر 1997، ص 88.

² - الحاج علي ،سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،2005، ص 193.

³ - المرجع السابق،ص 193.

إلى الأمن و تعارض الرؤى و التصورات الأمنية في منطقة الحوض المتوسط، ثم بسبب الصراع على الزعامة في المنطقة سواء من دول المنطقة أو من الفاعلين الاستراتيجيين من خارج المنطقة.

المطلب الأول: مسار برشلونة: الشراكة من أجل السلام و إشكالية الأمن في المنطقة المتوسطة

عقد مؤتمر برشلونة كما كان مخطط له من قبل الاتحاد الأوروبي، بهدف الانخراط في مشاركة أوروبية -متوسطة⁽¹⁾ تجسد علاقات تاريخية بين دول المتوسط و أوروبا الاتحاد الأوروبي . حيث مثلت سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطة و بداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقية ماستريخت *حيز التنفيذ. و قام في هذه القمة، كلا من المجلس الوزاري و اللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطة و الفرص المتاحة لتطوير و تعميق تلك السياسة على المديين القصير و المتوسط، ثم جاء اقتراح اللجنة الأوروبية في أكتوبر 1994 بتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطة بهدف تحقيق الأمن و الاستقرار و التكامل، وفي القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة آسن بألمانيا في ديسمبر 1994 أعطى المجلس الأوروبي موافقته لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الاور و متوسطة، معلنا بذلك الدخول في مرحلة جديدة من التعاون إلى الشراكة من أجل الأمن و السلام، فقد تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لإقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى إقامة وتحقيق الأمن و الاستقرار و السلام بالمنطقة.

لقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة آسن للاتحاد الأوروبي، عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطة لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و قد قامت فرنسا و اللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون و أهداف و آليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي.⁽²⁾ أطلق عليها اسم الوثيقة الموحدة، في المجال السياسي و الأمني المجال الاقتصادي و المالي و المجال الاجتماعي الثقافي كما يشمل هذا التعاون المجالات الإعلامية و التعاون

¹ - خشم مصطفى عبد الله أبو القاسم ، جامعة الدول العربية و تحديات مؤتمر برشلونة : الثابت و المتغير، مجلة شؤون عربية، العدد 87، سنة 1996 ، ص 68.

* - اتفاقية ماستريخت: هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد أوروبي وأهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوروبية في نهاية الخمسينات. تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماستريخت الهولندية في ديسمبر 1991. دخلت هذه المعاهدة، التي تم توقيعها في 7 فبراير 1992 حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر 1993. أدخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي عدة تغييرات على قوانين المجموعة الأوروبية. شكلت أيضا المعاهدة أساس الدستور الأوروبي، الذي تم الاتفاق عليه لاحقا في عام 2004.

² - شهاب مفيد ، نحو بلورة رؤية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطة، مجلة شؤون عربية، العدد 88، سنة 1996، ص 176.

القضائي و البحث العلمي. و على هذا الأساس قام وفد من الترويكا الأوروبية بجولة في المنطقة المتوسطية لعرض الوثيقة الموحدة على الدول، حتى يتسنى إعداد وثيقة تأخذ في اعتباراتها آراء كافة الدول المشاركة، و بناءاً على التقرير الذي قدمته الترويكا عقد اجتماع للمجلس الأوروبي في مدينة كان الفرنسية في جوان 1995، و لقد تضمن البيان الختامي لهذه القمة موقف الاتحاد الأوروبي المؤيد لعقد مؤتمر أوروبي متوسطي في اسبانيا أواخر 1995.⁽¹⁾

استغلت أوروبا موارد دول جنوب المتوسط لبناء عظمتها و أحكام سيطرتها و مراكمة رأسمالها و مد نهضتها الصناعية بعوامل الإنتاج و الازدهار الضرورية التي تفتقدها على جغرافيتها، فلم يهب الأوروبيون لإطلاق المبادرات و الحوارات و المساعدات إلا عندما شعروا أن مصالحهم الإستراتيجية و رفاهية شعوبهم باتت مهددة بتدهور الأوضاع الاقتصادية و السياسية مع الجنوب المتوسطي و الشرق الأوسط. و لقد فضلت إسرائيل العلاقات الثنائية بينها و بين الاتحاد الأوروبي على العلاقات أو المبادرات المتعددة ، غير أنها استغلت هذه الأخيرة لتوسيع علاقاتها و الاستفادة من بعض منابرها.⁽²⁾

كما فتح الاتحاد الأوروبي إطاراً يجمع إسرائيل بدول المتوسط و معظمها دول عربية من أجل تطبيع العلاقات دون التقدم بالمسار السياسي، و ذلك من أجل تعزيز السلام و الازدهار. و ما يؤكد على ذلك هو سياسة الكيل بمكيالين التي انتهجها الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع العرب و إسرائيل من خلال للتباين و الاختلاف النوعي في أساس المشاركة الأورو متوسطية بين الاتحاد الأوروبي و الدول العربية و إسرائيل هو ما يعد البعد الحاكم لتلك المشاركة و انعكاساتها على الوضع الأمني في المنطقة.

المطلب الثاني:التصور الأوروبي للأمن في المنطقة الاورو متوسطية.

إن المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط يتسم بالتعقيد، حيث انه لا يقتصر على تحقيق الاستقرار و السلم، و لكنه يشمل إلى جانب ذلك الاهتمام بقضايا أخرى تعكسها كلمات مثل: الشراكة، التسليح، إدارة الأزمات، الدبلوماسية الوقائية، و الحد من النزاعات، فض النزاعات بالطرق السلمية، مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، و المخدرات، فأوروبا التي تعرضت لحربين عالميتين مدمرتين خلال النصف الأول من القرن الماضي، لا تريد استحداث مسببات لهذه الحروب و منه فالأولوية التي تعطيها للجانب الأمني

¹ - شهاب مفيد، المرجع نفسه، ص 176.

² - عسيران راغدة ، هل إسرائيل مستوطنة أوروبية في قلب العالم العربي ؟تاريخ النشر: 2012/08/09 (تاريخ التصفح

2018/03/24) على الرابط www.alqudsnews.net/

مرهونة بالحفاظ على الوضع القائم و الذي يجب أن تبقى أوروبا المسيطر الأول عليه.⁽¹⁾ و جاءت هذه المحاولات كردة فعل من طرف أعضاء الاتحاد الأوروبي لإعادة صياغة و هندسة الأمن الأوروبي تزامنا مع المستجدات التي طرحتها نهاية الحرب الباردة من أجل التكيف و الواقع الدولي لتلك المرحلة. سعى الاتحاد الأوروبي من خلال وضع سياسة أمنية مشتركة، إلى صيانة القيم المشتركة و المصالح الأساسية لوحده، و هذا من خلال الجهود المبذولة في إطار جماعي فالسياسة الأمنية و الدفاعية للاتحاد الأوروبي (CESP) التي بدأت بمعاهدة الاتحاد الأوروبي و منذ معاهدة امستردام 1999، اقر مجلس الاتحاد تشجيع و تبني استراتيجيات مشتركة طويلة الأمد في بعض المناطق و البلدان. و تتضمن السياسة العامة للخارجية و الأمن سياسة أوروبية مشتركة للدفاع و الأمن الهادفة إلى تعزيز قدرة الاتحاد على التعامل مع الأزمات في المناطق المجاورة أو البعيدة بما يشمل التعاون مع حلف شمال الأطلسي بتشكيل قوة عسكرية للتدخل السريع (EURIFIRE).⁽²⁾ تكون قادرة على حفظ السلام و مهام غير قتالية أخرى.

أما من حيث المعطيات و التأثيرات الخارجية، و التي لها امتدادات عالمية نجد أن أحداث 2001/09/11 التي نفذت على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تؤكد على مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم، كما أن مصادر التهديد أصبحت عديدة و مختلفة و متطورة في نفس الوقت و هو ما أنتج مصطلح الحرب على الإرهاب.⁽³⁾ الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية كإستراتيجية عالمية و باعتبار أوروبا الحليف و الشريك الأمني للولايات المتحدة الأمريكية، فهي تقوم بتجسيد هذا المعيار في منطقة المتوسط خصوصا مع الهجمات التي تعرضت لها بعض المدن الأوروبية، و الأمر الذي زاد من تعقيد و غموض المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط و ارتباطه بمفهوم الإرهاب و خلفياته و الفواعل الأساسيين وراءه الذين يتم ربطهم بطريقة مباشرة بدول الضفة الجنوبية للمتوسط، كمنطقة لتصدير الإرهاب باتجاه العالم و بالتالي تهديد أمن و مصالح أوروبا للأقرب إليها.

¹ -قريب بلال ،السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، مذكرة مقدمة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2011، ص 68.

² - نوري عزيز ،الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2011،، ص 68.

³ - بنون مصطفى، المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تاريخ النشر: 2011/04/20،(تاريخ التصفح: 2020/04/11) على الرابط <http://www.umc.edu.dz/aud-vis/.../273-2011-04>

فهذا الطرح هو الذي يساعد في تطوير المفهوم الأوروبي للأمن و الوصول إلى العدو الجديد الذي حسب الطرح الأوروبي يهدد الحضارة الأوروبية و مكتسباتها المتمثلة في الديمقراطية و الحرية و التطور، و خطره يكمن في تغيير الوضع القائم الذي و إن تغير، من شأنه إرباك السياسات الأوروبية في المنطقة المتوسطية.⁽¹⁾ و في خضم هذه التحولات على الساحة الدولية، بدأت الدول الأوروبية تطوير نظرتها و مفهومها للمسألة الأمنية في المتوسط و كذلك في طريقة التعاطي مع قضايا دول المنطقة. فقد أصبح للدول الأوروبية مفهوم جديد للقوة فلم يعد أساس هذه القوة مبني على القدرات العسكرية، حيث أصبح أساس هذه القوة و بصورة تصاعدية عوامل اقتصادية و ثقافية و اجتماعية و بيئية.⁽²⁾

و لهذا يضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من المبادئ التي تحدد معنى و مفهوم الأمن لديه و منها؛

- التاريخ الأوروبي الطويل و المأساوي من شأنه تحديد أي سياسة أمنية يمكن اتخاذها.

- الاتحاد الأوروبي مؤسس على مبادئ الحرية و الديمقراطية و حقوق الانسان و الحريات الأساسية و دولة القانون.

- و تؤكد النظرة الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط على أن الأمن في المدى الطويل لا يمكن الحصول عليه، و لا التنبؤ بإمكانية بقاء الوضع القائم على ما هو عليه، و لكن يمكن لهذا الوضع أن يكون شاملا في المنطقة، و بالتالي تبقى مهددات الأمن واضحة و معروفة، لهذا فالاتحاد الأوروبي يرى بأن الوسائل العسكرية و السياسية و القوة تعتبر جزء من إطار و مقارنة أوسع تتضمن كل حقول و مجالات العمل الخارجي، من خلال تحديد الأهداف و الوسائل لان أساس اللأمن و عدم الاستقرار متنوع ، لهذا فان التوجه متعدد الأبعاد في التعامل مع القضايا الأمنية في منطقة المتوسط، و الذي يؤكد على المقاربة المتجددة و الإستباقية و الذي يرتبط و يتركز على أهداف السياسة الأمنية بدلا من التهديدات.

- الأمن طويل المدى في منطقة المتوسط يستند إلى المؤسسات و التي قاعدتها يجب أن تكون متعددة الأطراف والفواعل لضمان تحكم أكثر و سيطرة على الواقع الأمني في المنطقة المتوسطية، و الوصول إلى أبعد نقطة في التنبؤ حول عالم متعدد الأقطاب و لمنح الشرعية على حكم و إدارة هذه المنطقة و كذلك لتحسين التأثير و تفعيله في إدارتها.⁽³⁾

¹- عميور ديماس صالح، التحولات الأمنية الجديدة و تأثيرها على الأمن الجزائري ، التحدي و الاستجابة ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و آفاق، قسنطينة كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2008، ص 70.

²- بنون مصطفى، مرجع سابق، ص 337-338.

1- A European Security Concepts For 21st Century ,Egmont papier , Riyal Institute For international Relation (IRRT- KIIB) , Brusseps Acadimica. Bress, April , 2004, p 09-10.

مشروع التسوية السياسية في الشرق الأوسط و أثرها على الأمن في المتوسط

- يتصرف الاتحاد الأوروبي من خلال السياسات و المقاربات الأمنية ككتلة واحدة في التعامل مع الذوات الآخرين في منطقة المتوسط، إضافة إلى تفعيل التعاون مع أطراف الضفة الجنوبية بتقديم نفس الأفكار و المبادئ لجعل الاهتمام موحد حول المنطقة، و بالتالي وضع إطار عمل واضح للعمل الأوروبي و الذي بدوره سيساهم في جعل الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي و يحسن من شرعية عمله الخارجي كقوة كبرى.⁽¹⁾

- يعتبر الاتحاد الأوروبي و دوله ككل عرضة للتهديدات المختلفة و التأثيرات المنبثقة عنها، و التي في الغالب تصدر من الضفة الجنوبية للمتوسط، باعتبارها الأقرب جغرافيا و الأقل أمنا لهذا يجب على دول الاتحاد تجهيز هذه الأخيرة بالوسائل و السياسات المتجددة في التعاطي مع القضايا الأمنية بمختلف معطياته، و لزيادة ترسيخ الثقة لدى المواطنين الأوروبيين في قدرة الاتحاد على الحفاظ على أمنهم و أمن هوياتهم و مصالحهم.

- تبني مبدأ التضامن بين الدول الأوروبية، الذي يؤكد تطور الاتحاد الأوروبي نحو الوحدة السياسية و الأمنية، حيث يلزم كل طرف باعتماد المساعدة و المساعدة المتبادلة تجاه كل الأخطار و التهديدات الآتية من الخارج و خاصة الضفة الجنوبية حيث سيسمح باستعمال آليات و ضوابط الأمن الأوروبي في سياسات الدفاع في حالة الأزمات و التهديدات بمختلف أنواعها.⁽²⁾

- إن بيئة الأمن في المحيط الأوروبي خصوصا في الضفة الجنوبية للمتوسط، تختلف تماما عن الوضع داخل الاتحاد الأوروبي، لهذا تبقى عبارة عن تحديات من عدم الاستقرار الإقليمي و النزاعات الطويلة المدى، التي من الصعب السيطرة عليها و على نتائجها أو التعامل معها. بذلك تبقى مصدرا للقلق الأوروبي الرسمي و الشعبي.⁽³⁾

و منه فان تحقيق الأمن الأوروبي مرهون بقوة المنظومة القيمية داخل الاتحاد الأوروبي، و وجود مسائل مادية تحفظ هذه القيم لأنه في حالة وجود أي ضعف أو نقص في هذه الوسائل، فان هذا سيؤدي إلى عدم انتشار القيم الأوروبية و بالتالي عدم تحقيق فكرة الفاعل الدولي المؤتمر في العلاقات الدولية، و قد اتجه الاتحاد الأوروبي إلى تبني المفهوم الجديد للقوة المرتبطة بالأفكار و القيم إلى جانب القوة المادية المساعدة على تنفيذ و نشر تلك القيم.

14- Sayed slim Mohamed, Arab perceptions For the Européen;ancient Euro – Med projects, in Med Security, new York strategic studies , 1999, p 145.

15- A EuropéenSearity concept for the 21st Century ,op.cit p 10-11-12-14.

³ - بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، ط1، دار الفجر، القاهرة ، 2006 ، ص 123.

إن محاولة بناء نظام أمني جماعي أوروبومتوسطي شامل، تقابله العديد من العوائق أولها مشكلة المفاهيم، نشأتها، إدراكها و التعامل و التعاطي معها، فهي لا تمهد لرؤية موحدة للأمن في المنطقة و لا تفرض نظرة واحدة حول التهديدات التي تواجهها المنطقة، و حتى إن إتفق الفواعل على نظام أمني جماعي، فإن عمليات الإدراج الإقصاء التي تشوب العلاقات الأمنية في المتوسط و المتعلقة بإبعاد الطرف الجنوبي من مهمة تحديد و رصد مفهوم التهديدات الأمنية الإقليمية، و كذلك التعامل مع مفاهيم و ظواهر ليست موجودة في المنطقة غير أنها تعتبر كرد فعل سابق إستباقي لهواجس أمنية معينة راجعة لعدة أسباب تاريخية و دينية و مصلحة و هو ما يجعل التفاهم و الإتفاق حول المفاهيم و التحديات الأمنية أمر مستبعد في الوقت الحالي، بالنظر إلى التخلف الذي يعانيه دول المتوسط العربية في هندسة مقاربات أمنية إقليمية في مقابل ضفة شمالية و إسرائيل اللتان تعتمدان على أساليب عالية الدقة في التخطيط لسياسة أمنية إقليمية متوسطة تضمن لها أكبر قدر ممكن من الأمن مقابل قدر من الخسائر.

المبحث الثاني: العلاقة الجدلية بين الشراكة الأوروبومتوسطية وعملية التسوية في الشرق الأوسط

حين أطلق شيمون بيريز كتاب الشرق الأوسط الجديد و أورد في فصله الرابع الذي يحمل عنوان "النظام الإقليمي" قوله " مشكلة هذه المنطقة [العربية+إسرائيل] من العالم لا يمكن أن تحل على يد دولة منفردة أو حتى مستوى ثنائي أو متعدد، إن التنظيم الإقليمي هو المفتاح إلى السلام و الأمن، و لسوف يعزز إشاعة الديمقراطية و التنمية الإقتصادية و النمو القومي و الإزدهار الفردي إلا أن هذا التحول لن يتم بسحر ساحر أو بلمسة يد دبلوماسية، فتوطيد السلم و الأمن يقتضي ثورة في المفاهيم، و هذه ليست بالمهمة السهلة إلا انها ضرورية، و غيرها فإن أي إستقرار نحرزه سيكون قصير الأجل.... إن هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الحماية الأوروبية.⁽¹⁾

المطلب الاول: الفواعل الدولية في عملية التسوية.

إن ربط التنظيم الإقليمي بين دول المنطقة و التي يكون أساسها التعاون و الشراكة بالسلام و الأمن، المعادلة التي تحسم لصالح تبلور نظام أمني و سياسي جديد في المنطقة و أن كل تقدم في مسار

¹ - أبو الفضل منى عبد المنعم، التعريف بماهية المنطقة العربية، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 9، السنة 03، ص 21.

مشروع التسوية السياسية في الشرق الأوسط و أثرها على الأمن في المتوسط

التسوية السياسية العربية الإسرائيلية سيسهم في التخلص من مفاهيم الأمن السائدة في المنطقة و التي تركز إلى المزيد من التباعد بين الإرادات. (1)

ان إسرائيل لا تطلب الأمن لحاضرها و هو مكفول حاليا بقوة الردع بل هي تطلبه لمستقبل لا تستطيع أن تضمن طبيعته من مجتمع محيط تعود على أن يهزم دون أن يستسلم، إن هاجس الأمن هو تعبير عن القلق المزمّن لدى إسرائيل سببه الشك في قدرتها على البقاء في محيط يرفضها. و هو ما أدى بها إلى التوجه نحو فرض معادلة مشروطة تفرض فيها على محيطها إدماجها/إندماجها فيه مقابل السلام و قد إتخذت مرحلة الإدماج /الإندماج صيغ عديدة منها التطبيع و الشراكة الأورومتوسطية. (2)

خطت إسرائيل أن تنتهج المنهج الإقليمي الإقتصادي من خلال التعاون والشراكة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، و حسب الرؤية الإسرائيلية فإنه لن يكتمل السلام و يظهر للوجود، إلا من خلال تعزيز التعاون بين الدول المعنية و إزالة كافة العقبات السياسية امام المفاوضات الإسرائيلية الثنائية، و التعاون الإقليمي هو إحدى الأدوات لخلق مناخ ملائم اثناء المساومة كما أنه إحدى الطرق لتسهيل عملية تحقيق نظم أمنية مشتركة من خلال ترتيبات أمنية إيجابية تتخذ من الطرق غير العسكرية وسيلة لتحقيق الأمن. (3) و لا شك أن الخلفية الفكرية و التاريخية و الفلسفية التي مرت بها العلاقات الأوروبية بالعالم المتوسطي الجنوبي قد أثرت على تصور القارة الأوروبية تجاه المسألة الفلسطينية و الصراع العربي-الإسرائيلي في الشرق الأوسط، و من بين أدوار الإتحاد الأوروبي في تاريخ المسألة الفلسطينية يبرز الدور البريطاني في تأسيس الكيان الصهيوني، و الدور الألماني في إنعكاس سياسة النازية على الهجرة اليهودية لفلسطين ، ثم في دعم الكيان ماديا فيما بعد و إلى حد اليوم، و يبرز الدور الفرنسي في ضمان أمن إسرائيل و تسليحه لفترة طويلة. (4)

كذلك شكلت التطورات و التحولات التي تعرض لها المنطقة عاملا أساسيا لرسم تصورات منطقة، و تفعيل سياسات دول الإتحاد الأوروبي و جهودها الدبلوماسية تجاه عملية السلام بين الدول العربية و إسرائيل،

¹ - عامود محمد سعد أبو ، الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 115 ،سنة/، جانفي 1994، ص 169.

² - بلقزيز عبد الإله ، إمكانات و مستحيلات الصراع العربي -الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، العدد 250، السنة 22، ديسمبر 1999، ص16-23.

³ - سعيد عبد المنعم ، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، سنة 31 ، أكتوبر 1995، ص62.

⁴ - الأزهري محمد خالد ، المجموعة الأوروبية و قضية فلسطين: 1964-1985، مجلة المستقبل العربي، العدد 161، السنة 10، جويلية 1987، ص 71.

حيث أدت التحولات الدولية من إنهيار للمعسكر الشرقي و إنعدام التوازن الدولي، إلى دفع الإتحاد الأوروبي إلى إعادة بلورة سياساتها الخارجية الإقليمية و الدولية بشكل يتناسب مع حجم قدراتها الإقتصادية و بتكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة.⁽¹⁾

إن تطور الموقف الأوروبي عرف أطوارا عديدة و ما هي إلا إنعكاس لموازن القوى داخل الإتحاد الأوروبي، كما أنه تأثر بمستوى الوحدة الإستراتيجية بين الدول العربية. و العودة إلى السبعينات ضرورية لتفهم طبيعة الموقف الأوروبي الراهن من عملية السلام أي من ذلك المسار الذي أدى إلى إتفاقات أوسلو و إلى إتفاق وادي عربة. و من خلال مشاهدة أولية للتصريحات و الإجراءات المتخذة، نجد أن هذا الموقف الأوروبي تطور على مراحل و هي:

- 1- مرحلة أولى صاعدة بدأت قبل بداية التعاون السياسي الأوروبي 1969 و إنتهت مع إعلان البندقية و إرسال المبعوثين إلى إسرائيل و الضفة الغربية.
- 2- مرحلة ثانية أكثر ترددا بدأت في بداية السبعينات و الثمانينات مع تفشي الفتنة داخل الوطن العربي مع تغيير الحكم في فرنسا و بريطانيا.
- 3- مرحلة ثالثة إستعادت فيها دول الإتحاد الأوروبي إهتمامها بالمسألة الفلسطينية ضمن ثوابت البندقية و لكن دون رسم إستراتيجية متكاملة.
- 4- مرحلة رابعة بدأت مع إتفاقات أوسلو و خلالها إستخدمت دول الإتحاد الأوروبي الوسائل الإقتصادية المتاحة لدعم عملية السلام و السلطة الفلسطينية و لحث إسرائيل على الإستمرار في الخط السلمي.⁽²⁾
- 5- مرحلة خامسة أكثر قربا لمؤتمر مدريد بلورت السياسة الأوروبية حتى 2001.⁽³⁾

المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل الشراكة الأورومتوسطية في ظل عملية التسوية في الشرق الأوسط

سنحاول عرض تصورين مختلفين لمسار برشلونة في المستقبل اعتمادا على اثنين من سيناريوهات المحتملة لتطور الشراكة الأورو-متوسطية أمام التحديات التي ستواجهها في السنوات القادمة وهي:

¹ - الحاج علي ، مرجع سابق، ص304.

² - مصطفى محمد ، نهرا كمال، فؤاد ، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي و العلاقات العربية، ط1 ،مركز دراسات بوحدة العربية، بيروت ، 2001، 156.

³ - الحاج علي ، مرجع السابق، ص305.

1- السيناريو الخطي (استمرار الوضع القائم): أي استمرار الوضع القائم بين دول الشمال المتوسطي و المتمثلة أساساً في الإتحاد الأوروبي و دول الجنوب عامة قبل عقد مشروع الشراكة الأورو-متوسطي في إطار إعلان برشلونة 1995 سيبقى على ما كان عليه في السابق، فالإتحاد الأوروبي سيستمر في إكمال سياسته التكاملية و الاندماجية و إقامة سياسة أوروبية مشتركة و متنافسة، و بالمقابل نجد أن هناك استمرار في هشاشة التعاون و التنسيق بين الدول الجنوبية للمتوسط، الذي يتميز بالصبغة التنافسية و النمط البطيء لتجسيد قرارات التعاون و التكامل، مما سيقف عائقاً أمام هذا التعاون. و الأدلة على ذلك كثيرة و متنوعة، فبالنسبة للصفة الجنوبية، فإن استمرار ضعف النظام الإقليمي العربي و تفكك وحداته بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها العلاقات الدولية و الطبيعة الصعبة للمشاكل التي تواجهه على المستوى الإقليمي خاصة الصراع العربي-الإسرائيلي، و الخلافات حول احتمالات التسوية التي تؤدي إلى استقطاب أشد في الساحة السياسية والعربية فضلاً عن ذلك، فإنه على المستوى الداخلي للدول لازالت أزمة الثقة قائمة بين الشعب والحكام¹، و هذا الوضع سيرشح ليس طرح مسألة شرعية السلطة فقط بل مشروعية السلطة في حد ذاتها، أما على مستوى العلاقات بين أطراف الإتحاد فنلاحظ أن هناك ضعفاً في المبادلات البينية بين الدول في الصفة الجنوبية للمتوسط، ضف إلى هذا تجاهل مشروع الشراكة و إلغاء القيود أمام انتقال التكنولوجيا الأوروبية إلى الدول المتوسطية النامية واستفادتها من ترتيبات الملكية الفكرية والمعايير الفنية، مما يقيد بذلك توجه الضفتين لإقامة شراكة إستراتيجية. و اما على صعيد عملية التسوية في الشرق الأوسط فنرى ان السيناريو الأكثر تماشياً مع سيناريو الاستمرار هو تطور الواقع القائم اليوم بتزايد أو تناقص غير جوهري في مكوناته لمصلحة إبقاء الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية القائمة بين أطراف الصراع في منطقة قريبة من التقديرات القائمة، أي أن معدلات التغير ستبقى متقاربة بين مصالح الطرفين وقدراتهما على مختلف المستويات دون حدوث أي اختراقات مهمة وجوهرية لدى أي منهما دون الآخر.

وبناء على ذلك تبقى الأهداف الطموحة لشراكة فعالة ذات أثر هام في الواقع الدولي الراهن، بعيدة المنال نسبياً، طالما لم يتم تجاوز العقبات وتدارك الوضع باعتماد رؤى جديدة للشراكة، تتناسب وأهميتها وضرورتها. و يتناسب هذا السيناريو مع بقاء المفاضات العربية الإسرائيلية على نفس الوتيرة التي يتسبب بها التعنت الإسرائيلي و اللامبالاة العربية و خاصة بعد دخول معظم هذه الأخيرة في ازيمات داخلية

¹ - العرابوي نصير ، مستقبل الشراكة الاورومتوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية، (جامعة فرحات عباس - سطيف)، العدد 17، سبتمبر 2013، ص 39.

تتأرجح بين الشرعية و الارهاب و التعصب مما قد يبعدها أكثر عن عملية التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي.

2- **سيناريو التغيير (الإصلاحي):** وهو السيناريو الأكثر تفاؤلاً، حيث يتوقع حدوث عدة تطورات إيجابية في المنطقة، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى توطيد علاقاته أكثر فأكثر مع دول الضفة الجنوبية، من خلال اتخاذ مبادرات وخطوات في صالح الدول على كافة المستويات و الميادين، وخاصة تعزيز المسار الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان ودعم نشاط أكثر فعالية للمجتمعات المدنية، في محاولة لإقامة علاقات شراكة أكثر توازناً من خلال إقامة حوار جاد وفعال مع الطرف الجنوبي، وإشراكه في اتخاذ القرارات التي تخص المواضيع ذات المصلحة المشتركة بين الطرفين. وفي المقابل، الدول الجنوبية العربية تعتمد على تكامل وثيق مع تعاون عربي-عربي، ومتوسطي شامل، ويتطلب ذلك العمل إحياء التكتلات الجهوية كاتحاد المغرب العربي ومحاولة تجسيد قراراتها وتفعيلها بصورة أسرع وبجدية أكثر، خاصة من جانب القادة السياسيين، أكثر مما هي عليه الآن الأمر الذي يمكن من تشكيل كتلة موحدة وقوية في وجه الاتحاد الأوروبي، تمكن من إنشاء سياسة مشتركة في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة لتنفيذ مقتضيات المشروع المتوسطي يتطلب إستراتيجية أوروبية متوسطة نابعة من الإرادة الحقيقية للضفتين ولمصالحهما المشتركة، غير متأثرين في ذلك بأطراف ثالثة تؤثر عليهم سلباً، كما تحتاج إلى طاقات وصبر ومثابرة لتدعيمها، وذلك يقتضي على الشركاء تقديم تنازلات متبادلة وبذل مجهودات مشتركة من خلال صورتين من التحرك المتوازي، والمكمل لبعضه. و قد يتلزم هذا السيناريو مع السيناريو الذي يكمله و الذي يفرض ان يأخذ مجرى احتمال التقدم في عملية التسوية نحو اقتراب أكثر من القانون الدولي والشرعية الدولية، لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود 4 جويلية 1967 مع تعديلات أمنية إسرائيلية، استناداً إلى مضامين القرارات الدولية ذات الصلة. هذا السيناريو بقدر ما هو متفائل يبقى بعيداً عن الواقع، فصعب جداً تحقيقه خاصة أمام النظرة الضيقة لدول الاتحاد الأوروبي في إطار شراكتها مع دول الضفة الجنوبية بالإضافة الى عدم حيادها في العملية السلام و الضغوط الخارجية التي تمارس عليها من طرف الولايات المتحدة الامريكية و اسرائيل فضلا عن بعض الدول داخل البيت الاوربي التي تدين بولائها لإسرائيل، ضف إلى ذلك تعطل المشاريع التكاملية و توقف مسار المفاوضات العربية الاسرائيلية منذ 2001.

الخاتمة:

قد شدد إعلان برشلونة على ضرورة جعل منطقة البحر المتوسط فضاء مشتركاً من السلام و الإستقرار و الإزدهار و لذا يعتبر البعد الأمني للشراكة الأوروبية متوسطة مسألة حيوية لا يجوز أن يساء تقديرها. كما تراهن الأطراف المختلفة الإقليمية و الدولية، على أن تؤدي التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي إلى تحقيق أعلى درجة من الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط و الحوض المتوسط، و هي مراهنة مبررة بسبب العلاقة المعروفة بين الصراعات و الإستقرار. و يمكننا القول بدرجة عالية من التأكد أن التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي سوف تقود إلى تضائل احتمالات اللجوء إلى العنف أو التهديد به في إدارة الصراعات في المنطقة. ان التسوية السياسية و السلمية في الشرق الأوسط، و إيجاد حل عادل و شامل سيكون له حتماً أثر إيجابي على الأمن في المتوسط.

أي أن التسوية المنتظرة سوف توفر أساساً للإستقرار الإقليمي و أنها ستؤدي وظيفة مهمة لتقنين آليات و ضغوط و أساليب التغيير في العلاقات العربية الإسرائيلية من خلال قنوات و تفاعلات سلمية، بحيث يجري تخفيض احتمالات نشوب العنف بين الدول إلى الحد الأدنى و لفترة طويلة قادمة. و بهذا يتأكد مدى ارتباط تقدم مسار المشاركة الأوروبية بمتوسطة بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، لاسيما و أن الهدف السياسي الأمني لعملية برشلونة لا يمكن ان يتحقق بغير استقرار منطقة جنوب المتوسط.

و من هنا بات الإتحاد الأوروبي الذي يركز على المسألة الأمنية باعتبارها مسألة حيوية في التعاون الإقليمي، يربط بينها و بين عملية السلام الجارية التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد، لصالح تحقيق سلام عادل و شامل بين العرب و إسرائيل. و الواضح هو أن مبادرات الإتحاد الأوروبي إزاء منطقة المتوسط و التي عرفت باسم الشراكة الأوروبية متوسطة تتدرج ضمن سياق حرص الدول الأوروبية على خدمة مصالحها، من خلال العودة الى منطقة الشرق الأوسط بعد أن اخترقها المصالح الأمريكية، لذلك عرض على دول الضفة الجنوبية للمتوسط مشروعاً يطمح في أن يجعل أوروبا طرفاً أساسياً في هذه المنطقة، فقد طرحت شراكة أوروبية متوسطة، تم التعبير عنها باقتراح نظام إقليمي متوسطي يوفّر للمنطقة مظلة أمنية و إقتصادية و يعزز موقعها سياسياً و إستراتيجياً. و الحقيقة أن الإتحاد الأوروبي تعزز تأثيره في عملية السلام و على بنية الازمة بفعل برشلونة و هي لا تزال تعزز هذا النفوذ على المستوى العلاقات الثنائية و متعددة الأطراف. كما ان مستقبل العلاقات الأوروبية العربية يتأثر بطبيعة الدور الذي تحدده أوروبا لنفسها على المستوى الدولي و على مستوى منطقة الشرق الأوسط. و بما أن منطقة البحر المتوسط تواجه العديد من المشكلات المعقدة فإن الحوار بشأن الأمن في حوض البحر المتوسط يعدّ من أهم الحوارات التي يجب أن تجرى في إطار التعاون الأوروبي. المتوسطي، بعد أن أصبحت أوروبا تدرك

أن الأمن الأوروبي بأبعاده المختلفة . سياسية واقتصادية ودفاعية . يتأثر بالتطورات التي تحدث في بلدان جنوب البحر المتوسط وشرقه كذلك، وعلى نفس المستوى فإن الأحداث والتطورات التي تحدث على الساحل الشمالي للبحر المتوسط، خاصة مشكلة العنصرية في المجتمعات الأوروبية تثير القلق العميق في بلدان جنوب المتوسط.

و بالرجوع إلى معيارنا، الذي يتمثل في مؤتمر برشلونة فقد شكّل هذا الأخير نقطة بداية للشراكة بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، إذ أراد الطرف الأوروبي أن يجعل هذا المسار شاملا لكل النواحي، إلا أنه يبقى واضحاً أن الهاجس الأمني طغى على جلسات المؤتمر. و بما أن الأمن أضحي مفهوماً شاملا لكل الجوانب، فإن هيكلة نص البيان الختامي جاءت لتعكس الارتباط الموجود بين الأمن و السياسة و الإقتصاد و الظروف الاجتماعية.

بالرغم من التركيز على الجانب الإقتصادي، بسبب الخلافات السياسية بين الدول العربية و إسرائيل، و صياغة محور سياسي و أمني في صيغة وسطية جاءت لإرضاء الطرفين، يبقى مسار برشلونة رهين التطورات الحاصلة على مستوى مسار عملية السلام في الشرق الأوسط.

- إن محاولة بناء نظام أمني جماعي أوروبومتوسطي شامل، تقابله العديد من العوائق أولها مشكلة المفاهيم، نشأتها، إدراكها و التعامل معها، فهي لا تمهد لرؤية موحدة للأمن في المنطقة و لا حول التهديدات التي تواجهها المنطقة، و حتى إن إتفقت الفواعل على نظام أمني جماعي، فإن عمليات الإدراج الإقصاء المتعلقة بإبعاد الطرف الجنوبي من مهمة تحديد و رصد مفهوم التهديدات الأمنية الإقليمية، و كذلك التعامل مع مفاهيم و ظواهر ليست موجودة في المنطقة غير أنها تعتبر كرد فعل إستباقي لهواجس أمنية معينة راجعة لعدة أسباب تاريخية و دينية و مصلحية و هو ما يجعل التفاهم حول المفاهيم و التحديات الأمنية أمر مستبعد في الوقت الحالي، بالنظر إلى التخلف الذي تعانيه دول المتوسط العربية في هندسة مقاربات أمنية إقليمية في مقابل ضفة شمالية و إسرائيل اللتان تعتمدان على أساليب عالية الدقة في التخطيط لسياسة أمنية إقليمية متوسطة تضمن لها أكبر قدر ممكن من الأمن مقابل أقل قدر من الخسائر.

- لا شك أن المجال الاقتصادي أصبح يشكل التوجه الرئيسي في السياسات العالمية و الإقليمية، الأمر الذي يتطلب توفير مناخ ملائم للإنتلاق في أعمال التنمية و التعاون و الشراكة الذي لا يتأتى إلا في ظل الإستقرار السياسي الذي بدوره يجب أن يسود المنطقة ككل.

- جاءت المقاربة التي طرحها الإتحاد الأوروبي نتيجة بروز متغيرات دولية و إقليمية جديدة فرضت على الدول المتوسطية الفاعلة في الإتحاد، بلورة استراتيجية جديدة تتلاءم و متطلبات الساعة، تمثلت هذه

الإستراتيجية في السياسة المتوسطية الجديدة، هذا من جهة. من جهة أخرى، لم يعد بالإمكان الإبقاء على الإتفاقيات القديمة التي أبرمتها الجماعة الإقتصادية الأوروبية مع الدول المتوسطية في السبعينيات وفقاً للسياسة المتوسطية الشاملة. من هنا، قام الإتحاد الأوروبي بالمزاوجة بين السياسة الثنائية مع الدول الثالثة المتوسطية و بين السياسة المتعددة الأطراف في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- الحاج علي ،سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،2005.
- بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ،ط1، دار الفجر، القاهرة ، 2006 .
- مصطفى محمد ، نهرا كمال، فؤاد ، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي و العلاقات العربية،، ط1
- مركز دراسات بوحدة العربية، بيروت ، 2001.
- Sayed Slim Mohamed, Arab perceptions For the European ancient Euro – Med projects, in Med Security, new York strategic studies , 1999.

الرسائل والمذكرات:

- قريب بلال ،السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، مذكرة مقدمة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2011.
- نوري عزيز ،الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2011.

المقالات:

- الأزهري محمد خالد ، المجموعة الأوروبية و قضية فلسطين: 1964-1985،مجلة المستقبل العربي، العدد 161، السنة 10،جويلية 1987.
- أبو الفضل منى عبد المنعم، التعريف بماهية المنطقة العربية، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 9، السنة 03.
- العرباوي نصير ، مستقبل الشراكة الاورومتوسطية،مجلة العلوم الاجتماعية، (جامعة فرحات عباس -سطيف)،العدد17، سبتمبر 2013.

- بلقزيز عبد الإله ، ممكنات و مستحيلات الصراع العربي -الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، العدد 250، السنة 22، ديسمبر 1999.

- حسين عدنان السيد ،التكامل العربي و التعاون المتوسطي : محددات و أبعاد ، مجلة المستقبل العربي، 20، العدد 244 ،أكتوبر 1997.

- خشيم مصطفى عبد الله أبو القاسم ، جامعة الدول العربية و تحديات مؤتمر برشلونة : الثابت و المتغير، مجلة شؤون عربية، العدد 87، سنة 1996.

- شهاب مفيد ، نحو بلورة رؤية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية،مجلة شؤون عربية، العدد 88،سنة 1996.

- عامود محمد سعد أبو ، الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 115 ،سنة/، جانفي 1994.

- سعيد عبد المنعم ، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية،العدد 122، سنة 31 ، اكتوبر 1995.

أشغال الملتقيات:

- عميور ديماس صالح ،التحولات الأمنية الجديدة و تأثيرها على الأمن الجزائري ، التحدي و الاستجابة ،ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و آفاق، قسنطينة كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2008.

-A European Security Concepts For 21st Century ,Egmont papier , Riyal
Institute For international Relation (IRRT- KIIB) , Brusseps Acadimica. Bress,
April , 2004.

المواقع الإلكترونية:

- عسيران راغدة ، هل إسرائيل مستوطنة أوروبية في قلب العالم العربي ؟تاريخ النشر: 2012/08/09
(تاريخ التصفح 2018/03/24)على الرابط www.alqudsnews.net/

- بنون مصطفى، المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تاريخ
النشر: 2011/04/20،(تاريخ التصفح: 2020/04/11)على الرابط

<http://www.umc.edu.dz/aud-vis/.../273-2011-04>

